التربية على التسامح في مواجهة التطرف

الدكتور علي أسعد وطفة

مجلة شؤون عربية : مجلة قومية فصلية محكمة

تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

العدد 124- شتاء 2005. صص 72-93.

التربية على التسامح في مواجهة التطرف

أ.د. علي أسعد وطفة
كلية التربية – جامعة الكويت

❑ يرتهن تطور الحضارة الإنسانية كما يرى الفيلسوف الفرنسي كارل بوبر Karl Popper بقدرة المجتمعات على مواجهة العنف الاجتماعي وتجفيف مصادره وتقليص آثاره إلى الحدود الدنيا . ويشكل اليوم العمل على مواجهة العنف ومصادرة قدرته هاجس الحياة الديمقراطية في مختلف مستوياتها وتجلياتها . فالدول التي تمارس العنف وتنهج على الاستبداد لن تتمكن أبداً من التقدم خطوة واحدة في مسار الحضارة الإنسانية . ومن أجل بناء الحرية وتأكيدها يترتب على المجتمعات الإنسانية أن تواجه العنف وتحاصره وتقلص دوره في المجتمع ؛ لأن ذلك يشكل المنطلق الإستراتيجي في اتجاه بناء السلام والأمن والحرية وتلك هي الشروط الأساسية في بناء الحضارة الإنسانية .

ولكن مواجهة العنف والتسلط والاستبداد لا يمكن أن تأتي عبر القرارات النافذة والقوانين الضاربة . فالعنف لا يواجه بالعنف وإنما يتم ذلك عبر بناء الروح الإنسانية المناهضة للعنف والتسلط والاستبداد . وهذا ما يؤكد عليه كارل بوبر إذ يرى بأن رفض العنف يجب أن ينبع من داخل الأفراد أنفسهم في المستوى الأول ؛ لأن سعي الحكومات لن يفي أبداً بالغاية وهذا بالتالي يتطلب وجود إيمان كبير من الأفراد برفض العنف في مختلف تجلياته ومظاهره .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الدول والحكومات قد أدركت هذه الحقيقة بأبعادها الإنسانية فانطلقت تبحث عن ثقافة للتسامح والسلام عبر تأصيل قيمي لهذه الثقافة في نفوس الصغار وقلوبهم . وأصبحت اليوم التربية على قيم التسامح والسلام ونبذ العنف أولوية إنسانية واجتماعية وحضارية تنادي بها الأمم وترفع شعارها في مختلف جوانب الحياة المعاصرة . لقد أدركت الأمم والدول بأن التربية على التسامح وقيمه وتأصيل معانيه سيوفر على الدول الجهود الكبيرة في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب . ولن تكون الدولة بصدد دفع الفواتير الغالية جداً لاستخدام أساليب العنف في مواجهة العنف عينه من أجل الأمن للمحافظة على الأمن العام والسلم الاجتماعي .

في مفهوم التسامح :

يسجل مفهوم التسامح حضوره في عمق التجربة الإنسانية ، ويتبدى في صيغ تتنوع بتنوع المجتمعات الإنسانية في إطار الزمان والمكان والمراحل التاريخية . حيث عرفت الحضارات الإنسانية مفهوم التسامح وما يقابله من مفاهيم العنف والتعصب والعدوان ، وقد تجلى هذا المفهوم في مختلف الآداب الفكرية للأديان السماوية السمحاء والأديان الوضعية .

ومع أهمية الحضور التاريخي لهذا المفهوم ، يعلن عدد كبير من المفكرين عن صعوبة كبيرة جداً في تحديده ، حيث يعلن رتشارد مكيون صراحة هذه الصعوبة بقوله: « إذا لم تسألني عن ماهية التسامح فأنا أعرف (هذه الماهية) وإذا سألتني فأنا لا أعرف » [1] . هذا ويؤثر كثير من الفلاسفة عدم استخدام هذا المصطلح مثل الفيلسوف الفرنسي إميل بوترو . فتعريف التسامح أو على الأقل تفسيره إنما يستند إلى موقف الإنسان منه ، إذ يمكن للتسامح أن يكون مجرد نية أو فكرة أو قد يتجسد في صورة ممارسة .

وعلى الرغم من الإشكالية الكبيرة التي يطرحها مفهوم التسامح فإن عدداً كبيراً من المفكرين يخوضون في هذه الإشكالية ويحاولون الغوص في أعماقها ، وكثير منهم يرى اليوم بأن مفهوم التسامح يمثل جوهر مفهوم حقوق الإنسان ومنطلقه . وإذا كان التعصب يشكل مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية في كثير من بلدان العالم ، فإن التسامح هو المشهد الإنساني الذي تغيب فيه مظاهر العنف وتعلو فيه قيم السلام . وهذا يعني أننا أمام مفهومين لا يتعارضان فحسب وإنما يتنافيان على نحو الإطلاق: فالتسامح يعني غياب العنف والتعصب ، والعنف والتعصب يعنيان غياب التسامح وبالتالي غياب السلام .

ومن أجل تقديم صورة موضوعية أكثر عمقاً لهذين المفهومين لا بد لنا من رصد الخلفيات الاصطلاحية واللغوية لهذين المفهومين اللذين يشكلان مدخلنا المنهجي إلى رصد واقع التربية والتسامح في المجتمعات العربية المعاصرة .

يرى بعض المفكرين أن اللغة العربية لا تنطوي على مفهوم واضح للتسامح بالمعنى المعاصر للكلمة . جاء في لسان العرب : سمح ، السماح ، – السماحة المسامحة ، والتَّسميح وتعني لغة

---

(1) أندريه مرسييه برن : التسامح كأمر فلسفي ، ضمن مراد وهبة « التسامح الثقافي : أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية المنعقد في 21–24 نوفمبر عام 1981 » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1987 ، ص50 .

وليس الغرض من بحثنا اليوم عن التحديد العلمي لمفهوم التسامح ، أن نغوص في العمق التاريخي لتحولات هذا المفهوم وتطوراته ، فبيت القصيد هو أن نبحث عن تحديد علمي معاصر لاستخدام هذا المفهوم وتوظيفاته في الحضارة الإنسانية المعاصرة ، ولاسيما في إطار الثقافة الغربية التي تطرح بثقلها في تعيين دلالة هذا المفهوم المعاصر سياسياً واجتماعياً وتربوياً . ومع ذلك كله لا بد لنا من إطلالة تاريخية سريعة حول هذا المفهوم تقتضيها ضرورة استيعاب دلالته المعاصرة بصورة موضوعية .

لقد ترجمت لفظة Tolérance إلى العربية بـ « التسامح » ومع ذلك فإن مفهوم « تسامح » هو وليد حركة الإصلاح الديني الأوروبي ، وقد نشأ عن تغير في الذهنية ناتج عن علاقة جديدة ، هي علاقة الاعتراف المتبادل بين القوى التي استمرت تتصارع طوال القرن السادس عشر ، أي خلال الحروب الدينية الأوروبية . لقد حدث انشقاق داخل الدين الواحد ، ثم وقع تجاوزه عن طريق الاعتراف بالحق في الاختلاف في الاعتقاد ، ثم في حرية التفكير بوجه عام [6] .

فحركة الإصلاح الديني في أوروبا ارتبطت أساساً بصراعات داخلية بين قوى اجتماعية معينة . وصحيح أن حركة الإصلاح هذه أوقدت نزاعات وحروباً بين دول أوروبا أيضاً إلا أن النزاع كان أساساً بين قوى اجتماعية داخلية انعكس – على مستوى الرمز – في تباين تصورها لما هو مقدس [7] .

إذن لقد ولدت كلمة التسامح Tolérance في القرن السادس عشر ، إبان الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت [8] ، حيث انتهى الكاثوليك إلى التسامح مع البروتستانت ، وبشكل متبادل . ثم أصبح التسامح يمارس إزاء كل المعتقدات والديانات الأخرى . وفي القرن التاسع عشر انتشر هذا المفهوم ليشمل مجال الفكر وحرية التعبير وليتضمن جوانب اجتماعية وثقافية بالغة الغنى والتنوع . إن الحروب والصراعات الدينية الطويلة التي عاشتها أوروبا في ألمانيا وهولندا وإنجلترا وإسبانيا وفرنسا كانت في أصل هذا التحول الذي شهده مفهوم التسامح [9] .

---

(6) علي أومليل : التسامح هل هو مفهوم محايد ؟، ضمن مراد وهبة ، التسامح الثقافي ، مرجع سابق ، ص103–104 .

(7) المرجع السابق ، ص105 .

(8) إبراهيم إعراب : التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي ، المستقبل العربي ، تشرين الأول/ أكتوبر 1997 ، عدد 224، ص47–48 ، ص49 .

(9) المرجع السابق ، ص50 .

ويذهب كثير من المفكرين إلى الاعتقاد ، بأن مفهوم التسامح قد شهد تطوره تحت تأثير الوضعية الجديدة التي أدت إليها حركة الإصلاح الديني الأوروبي بزعامة مارتن لوثر ، ومن الواضح أن مفهوم التسامح استطاع تجاوز حدود الدين ، واقترن بحرية التفكير وبدأ ينطوي تدريجياً على منظومة من المضامين الاجتماعية والثقافية الجديدة ، التي أوحت بها العصور المتلاحقة ، بما تضمنت عليه هذه العصور من صور جديدة لتصورات اجتماعية متجددة .

لقد تم هذا التحول في مضامين مفهوم التسامح في أواخر القرن الثامن عشر وتبلور في القرن التاسع عشر ، وذلك مع بروز ملامح الحداثة الأوروبية ومظاهرها الحضارية ، وتحت تأثير منظومة من العوامل الثقافية والسياسية ولا سيما ظهور دولة القانون والمجتمع المدني والعلمانية ، ومن ثم نمو وتطور الفلسفات النقدية ، حيث بدأت فلسفة الأنوار مع القرن الثامن عشر بما حملته معها من قيم ومفاهيم وأفكار جديدة حول العقل والحرية والمساواة والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان [12] .

ويعد الفيلسوف الفرنسي فولتير François Marie Voltaire (1694–1778) فيلسوف التسامح بحق لأنه ارتفع بالتسامح واقترب فيه من المفهوم المعاصر ، إذ وضعه في صيغة المبدأ الأول لقانون الوجود الطبيعي وكأساس للقول بحقوق طبيعة للإنسان [13] . يقول فولتير في هذا الخصوص: كلنا ضعفاء وميالون لقانون الطبيعة ، والمبدأ الأول للطبيعة هو التنوع وهذا يؤسس للتنوع في مجال الحياة الإنسانية ، وقبول هذا التنوع حق أساسي للوجود .

ففي عصر التنوير خلال القرن الثامن عشر أخذت فكرة التسامح تأخذ أبعادها كحقيقة فلسفية وبدأت تغطي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية . وقد تأسست فكرة التسامح على مبدأ إنساني قوامه ألا وجود للحقيقة المطلقة ، وهذا أدى إلى الإيمان بالحرية والإيمان بمبدأ الاختلاف وضرورة التواصل بين البشر إلى أساس من قيم القبول والتسامح [14] . وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير كلمته المشهورة ، التي تعلي من شأن الحرية والتسامح وقبول الآخر على مبدأ الاختلاف إذ يقول : إنني لا أوافق على ما تقول ، ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في أن تقوله [15] .

---

(12) إبراهيم إعراب ، مرجع سابق .

(13) مقالة في أصل التسامح (1763) Voltaire a publié son ouvrage raité sur la tolérance .

(14) هيلين دار بشير : حرية الكلمة الحرية الرئيسية ، رسالة اليونسكو ، مارس 1994 ، ص14 .

(15) المرجع السابق ، ص15 .

فالتسامح هو قبول الآخر على علاّته وعلى اختلافه والاعتراف بحقوقه في الوجود والحرية والسعادة . إن الكواسر يتخطّف بعضها بعضاً حينما تندر مبررات الوجود والكل منها آمن إذا توافر لها بعض مقتضياتها . فالإنسان ليس شريراً بطبعه وإنما هو شرير عندما تقتضي الحاجة إلى الشر ، والعنف والغلبة والقهر أمور ترتبط بالشروط الاجتماعية للوجود الإنساني .

وهذا يعني أن الشروط التاريخية التي تحيط بالإنسان ولاسيما هذه التي تتصل بأوضاعه الاجتماعية وطبيعة الحياة الديمقراطية للمجتمع هي التي تحدد طبيعة التسامح في المجتمع . لقد بينت التجربة أن التعصب يظهر عند الفئات الاجتماعية المقهورة أو هذه التي توجد في أدنى السلم الاجتماعي للوجود . فالفئات المنكوبة والمحرومة هي هذه التي تدمر وتصب جام غضبها على بعض الفئات الاجتماعية الأخرى المنكوبة أيضاً . وانطلاقاً من هذه الحقيقة يمكن القول بأن شروط العدالة الاجتماعية والديمقراطية بمختلف مستوياتها تكمن في أصل التعصب والحق والكراهية .

لقد بينت الدراسات الجارية أن مكونات البيئة الاجتماعية تساعد على تنامي وتائر التعصب والتصلب والعنف ومن هذه المكونات يشار إلى أهمية وسائل الاتصال ووسائل الإعلام ولا سيما الأدب السائد مثل القصة والمسرحيات والأساطير والكتب الدينية والأغاني والأمثال الشعبية [21] .

وبالنتيجة فإن التسامح يعبر عن صيغة احترام مشاعر ومعتقدات الآخرين ، أي معاملة الآخرين كبشر بصرف النظر عن ألوانهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية أو خلفياتهم الاجتماعية وعكس التسامح هو التعصب [22] .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن عدم التسامح هو رفض الاعتراف بوجود أولئك الذين لا يشاركوننا معتقداتنا [23] . فاللاتسامح هو رغبة متسلطة في السيطرة الكاملة سواء أكان ذلك يهدف إلى المحافظة على هوية العشيرة ، أو نقاء العنصر ، أو من أجل السيطرة الإقليمية أو انتصار مذهب سياسي . فعدم التسامح هو رفض الاختلاف ، وهو البحث بأيد مخضبة بالدماء عن التماثل ، ورفض

---

(21) سعد عبد الرحمن : عملية التطبيع الاجتماعي وأزمات التعصب والتحامل في مجتمعاتنا المعاصرة ، عالم الفكر ، عدد 1 ، أبريل/مايو/يونيو ، 1970 ، ص82-132 .

(22) قاسم الصراف : غياب المفاهيم التربوية في البيئة المدرسية ، ضمن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، الكتاب السنوي العاشر ، الكويت ، 1994-1995 ، ص116 .

(23) إدجار بيزاني : في مواجهة عدم التسامح ، رسالة اليونسكو ، يونيو 1992 ، ص34 .

ويعد التسامح من جهة أخرى الصورة التي يخضع فيها الفرد قناعاته الخاصة لضرورات الحياة المشتركة مع أناس يتأكد من أنهم على خطأ أساسي . إن التسامح بالمعنى النبيل لا يستند إلى أساس التساهل ولا الشهامة والضعف ولا الحساب النفعي أو الذرائعي ، إنه الاعتراف بتعددية المواقف الفلسفية الإنسانية ، والاعتراف بتنوع الآراء والقناعات والأفعال والأخلاق الناجمة عنها وبضرورة التوفيق بين تبايناتها الحاسمة وتنافراتها ضمن نظام مدني سياسي .

فالتسامح فن عيش مشترك مع التطلع دوماً إلى الحفاظ على مسافة صحيحة بين ضرورات الحياة العامة وضرورات الحياة الخاصة [27] . إن مهمة التسامح هي تأمين التعايش المشترك في نسق التباين ، ومن ثم ، الحفاظ عليهما وحماية ما تنطويان عليه من قيم أساسية للوجود الإنساني [28] . إن التسامح لا يمنع ألوان المعارضة والاختلاف بل ولا الصراعات ولكنه يعترف بأن تأكيد الذات يقتضي الاعتراف بالآخر ، وهذا يعني الاعتراف بالآخر من حيث مشابهته الأساسية ومخالفته الأساسية سواء بسواء . « فالاعتراف » بالآخرين وبالذات بنزاهة ، ذاكم هو التسامح بالمعنى الأنبل ، وبالتالي فإن الحفاظ على الفوارق والتعارض ، وحتى على الخصومات ، يشكل شرط التسامح [29] .

فمفهوم التسامح يرتبط ارتباطاً عميقاً بمفهوم السلام فالسلام هو لازمة طبيعية لمفهوم التسامح فإذا كان السلام هو غياب الحرب ووجود الأمن فإن هذا يعني وجود التسامح كضرورة حيوية لمفهوم السلام . وهذا يعني في نهاية المطاف أن التسامح والسلام هما مفهوم واحد بوجهين متشابهين إلى حد كبير . والعنف في النهاية هو الصيغة اللغوية التي تقابل مفهوم التسامح فالعنف التعصبي أو العدواني هو نقيض التسامح ، وذلك لأن التسامح هو التصور الذي يتنافى مع أي ممارسة للعنف والقسر والتسلط والعدوان .

يرى بعض المفكرين في سياق المقارنة بين العدوان والتسامح أن العدوان هو فعل الحيوان في الإنسان ، وأن التسامح هو فعل الإنسان في الحيوان . وهذا يفترض أن التسامح فضيلة وأن ممارسة التسامح سلوك أخلاقي . وثمة بدائل معارضة السلوك العدواني مثل المناقشة والحوار ، وإذا لم يحدث اتفاق بالتنازل المتبادل ، فإن التسامح المتبادل في المجال السياسي هو شرط لممارسة ديمقراطية حقّة[30] .

---

(27) ريمون بولان ، مرجع سابق ، ص151 .

(28) المرجع السابق ، ص152 .

(29) المرجع السابق ، ص155 .

(30) أندريه مارسييه برن ، مرجع سابق ، ص51 .

الطبيعة والثقافة ، بين الفرد والمجتمع ، بين الرغبة والمنع ، بين العقل واللاعقلانية ، بين الهوية والغيرية ... إلخ . ففي كل مكان يوجد المفهوم وضده ، وبالتالي فإن العنف يأخذ مكان الهيمنة والصدارة ، كما يقول بول ليفي Paul Levey : « السلام الكلي لا يسود إلا داخل المقابر » [32] .

في الصراع كمبدأ والتسامح كنتيجة :

لا يتحدد وجود الإنسان في لحظة الولادة بل في اللحظة التي يوجد فيها في دائرة العلاقة مع الآخر . والآخر كلمة مشبعة بالغموض مثقلة بالمعاني ، فالآخر في أكثر تجلياته النفسية حضوراً يأخذ صورة كينونة إنسانية جامعة لمعاني التحدي والخوف والخطر . فالآخر كيان إنساني يشكل مصدراً للخوف والقلق ، إنه يناهض رغبات الأنا ويعارض مصالحها ورغباتها ومشاريعها وطموحاتها وحقوقها وحرياتها . وهذا التصور السلبي للآخر يضفي على العلاقة الجدلية بين الأنا والآخر صبغة الخوف والصراع والتحدي .

فالخوف من الآخر يشكل محوراً من محاور العلاقة الوجودية بين الإنسان والإنسان ، لأن وجود الآخر المختلف يشكل من حيث التصور الأولي خطراً على الأنا ، مع أنه قد لا يشكل أي خطر في حقيقة الأمر ، ولكن لماذا ينشأ الخوف من الآخر؟ ببساطة لأنه يمثل كائناً مجهول الهوية والإنسان كما يقال عدو ما يجهل ، ولأنه مجهول فإننا لا نعرف ما يريده وما يسعى إليه ، فهو ربما يريد إيقاع الأذى بنا والاعتداء على وجودنا وكياننا ، وعلى خلاف ذلك قد يريد بنا خيراً كل خير ، لكننا وفي حقيقة الأمر وبسبب جهلنا به وبما يريد ، نعتبره خطراً يهدد أمننا وحياتنا ، حتى لو لم يكن في هذا الآخر شيء من هذا القبيل . وخوفنا من الآخر يزداد تدريجياً عندما يختلف عنا في اللغة التي يتكلمها والدين الذي يعتنقه والعرق الذي ينتمي إليه والثقافة التي يتبناها وكلما كان الاختلاف كبيراً كان خوفنا أشد وقعاً واضطرابنا أشد حضوراً .

فالخصائص الإنسانية التي تتمثل في الغـيرة والخوف والحسد تظهر بقوة في صراع الأنا مع الآخر . فالصغير وعلى الرغم من الألعاب التي تكون بحوزته ينظر دائماً إلى ما يمتلك الآخر ويطمع بما لديه ، وفي حقيقة الأمر ليست اللعبة ما يهمه وما يسعى للحصول عليه ، إنما يكون جل اهتمامه امتلاك ما لدى الآخر ، وفي نهاية الأمر يكون هدفه أن يأخذ مكان الطفل الآخر . فالقدرة على سلب

(32) Paul Lévey, Présentation acadimique de G. Bouthoul lors de la remise du doctorat Honoris Causa de l'Un. Catholique de Louvin, 13 Mars, 1971.

وغالباً ما تكون الحلول السلمية للصراعات القائمة بين الجماعات أو الأفراد الطريق الأمثل في الحياة الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس وقبل كل شيء يجب البحث دائماً عن حلول وتسويات سلمية تبعد شبح العنف والعدوان والتسلط ، فالعنف لا يأتي في فراغ وليس هو حالة مجانية في المجتمع الإنساني بل يأتي كنتيجة لغياب التفاهم والعدالة الاجتماعية في أكثر الأحيان .

والحلول السلمية للصراع تعني القيام بمحادثات ومجادلات يقوم بها كل فرد بالتنازل عن بعض من حقوقه لحل نزاع ما . وهذه الالتزامات والتنازلات يجب أن تكون مقبولة من قبل المتنازعين ، وضامنة لحقوق الأفراد المتنازعين . وهذه الحلول السلمية تقوم على أساس مبدأ « العيش المشترك » وهو من أكثر المبادئ أهمية في العملية التربوية على قيم التسامح . فالبحث عن تسوية سلمية للتنازعات والصراعات بين الأفراد يحمل قيمة تربوية عالية حيث يجب أن نعلم الطفل تحديد رغباته وحاجياته في حدود احترام رغبات وحاجات الآخرين بعيداً عن كل أشكال التسلط والعدوان .

فالنزاع والصراع يشكلان صورة لعلاقة إنسانية طبيعية ، لأن إنسانية الإنسان تتبلور في داخل الصراع وليس في خارجه . فالميل إلى العنف موجود في طبيعة الإنسان ، والصراع منغرس في التكوين الوراثي للإنسان وهو غريزة أولية في طبع الإنسان . وهنا يأتي دور التربية في صقل وتهذيب هذه الحاسة الغريزية وتحويلها إلى حافز إيجابي يدفع المرء للبحث عن السلام والتعايش السلمي مع الآخر .

فالفرد الذي يكوّن علاقة سلمية مع الآخر خالية من كل أنواع التهديد والعنف والخوف ، يجد نفسه في حالة سلم مع ذاته وحالة سلام مع كيانه الذاتي . لأن العدوانية والعنف تشكل تهديداً للذات والهوية الإنسانية الذاتية . ومن هذا المنطلق فإن الإنسان يجب أن يؤسس لعلاقات تسامحية خارج دائرة العنف والعدوانية من أجل سلامه الذاتي واستقراره وأمنه الشخصي . وعندما لا يستطيع الفرد أن يجد هذا السلام فإنه يعاني حالة من الاستلاب والخوف والقلق التي تضر بوحدته وكينونته الذاتية .

فالإنسان عندما يريد أن يحظى باحترام الآخر يجب عليه أن يبادله الاحترام في البداية . فنحن نحترم الآخر لنحظى باحترامه ، واحترام الآخر هي محاولة إيجاد المسافة الصحيحة معه ، والتي تسمح لنا أن نراه ، أن نتعارف ونتماثل بشكل مشترك دون انصهار أو غموض ، لنشكل مجتمعاً إنسانياً يقوم على مبدأ التسامح والقبول والتعايش المشترك . ومن هنا يجب على التربية أن تعلم الأطفال فن التعايش المشترك الذي يقوم على المحبة والاحترام والتسامح . يجب على التربية وفقاً لهذه الصورة أن تعلم الأطفال كيف يتبادلون حباً بحب واحتراماً باحترام وتقديراً بتقدير . أن تعلمهم كيف يبدعون الصيغ التسامحية للتعايش مع الآخر وقبوله على مبدأ المساواة والمحبة .

- ترسيخ احترام الحريات واحترام حقوق الإنسان في ذهن الطفل .
- إعداد الطفل إعداداً يؤهله لتحمل مسؤوليات الحياة في مجتمع حر وفي جو يسوده الفهم والسلام والتسامح والمساواة والصداقة والأخوة بين الشعوب والجماعات العرقية والدينية والقومية .

ومما هو مسلم به اليوم أن الديمقراطية تسعى دائماً إلى تطوير المجتمع وتحسينه ومده بقيم الحرية والتسامح والعدالة والسلام ؛ لذلك على التربية أن تعد الأطفال ليصبحوا مواطنين مسئولين عن المجتمع ومحافظين على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية . والطريقة الأفضل لتحقيق هذا الهدف هي تنظيم المدارس وإعداد مناهجها استناداً إلى قيم الديمقراطية : « كتعليم احترام حقوق الإنسان في الوسط المدرسي » أي التوظيف الديمقراطي للمؤسسات المدرسية وهو شرط أساسي لنجاح التربية على حقوق الإنسان ، إذاً نستطيع القول إن الهدف الجوهري والأساسي للديمقراطية هو « بناء مجتمع متحرر من شتى أشكال العنف » .

أكد غاندي Ghandi بأن الديمقراطية تعني السلام عندما قال : « إن الديمقراطية الحقّة لا تتحقق إلا بالسلام والابتعاد عن العنف » ، وأكد على أن الأطفال لن يستطيعوا إدارة مدارسهم ما لم يستطع الكبار إدارة حكوماتهم ، ولم يقصد غاندي بهذا القول تسليم الأطفال إدارة مدارسهم ، بل قصد أن أصوات التلاميذ ورغباتهم لن تؤثر في معلميهم ما لم تؤثر أصوات المواطنين في حكامهم ، وتبقى مهمة المدرسة تعليم القيم الديمقراطية والتربية على السلام والاحترام .

التربية في مواجهة أيديولوجيا التطرف والتمييز :

إن الأفكار والأيديولوجيات القائمة على التمييز والإقصاء (كالعنصرية والقومية والعرقية وكراهية الأجانب والليبرالية الاقتصادية القائمة على المنفعة والمصلحة) تهدد وجود النظام الديمقراطي برمته . ومن أجل الدفاع عن الديمقراطية ونظامها كان على التربية أن تناضل ضد هذه الأيديولوجيات التي تنتشر بسرعة لا مثيل لها داخل المجتمع وخارجه (فهذه الأيديولوجيات التعصبية لا تعرف حدوداً لها) ، وهي لا تتوانى عن التأكيد بأن العنف أمر ضروري ومشروع في المجتمعات الإنسانية ، والعنف الذي تروج له الأيديولوجيات التعصبية يؤدي إلى انهيار الحياة الاجتماعية وتصدع الأنظمة الديمقراطية . ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الدفاع عن الديمقراطية يكون في النضال ضد العنف وضد كل أشكال القهر والتعصب والتطرف .

العنف مفيد أحياناً – العنف مصدر الحياة – للعنف مراتب وعلى الحكم أن يميز بين حدود العنف الطبيعي والعنف المرضي – العنف رغبة في الوجود – العنف رسول الحياة والموت – يحتاج المرء إلى العنف ليستمر في حياته وإلا لن يملك قوة الحياة .

هذه المقالات تحمل تناقضاً كبيراً فيما بينها ، فمنها ما يدعو إلى استخدام العنف ، ومنها ما يدعو إلى رفض العنف بشكل أساسي ، وهذا التناقض يضع المربي في حيرة من أمره .

إذاً مفهوم العنف الذي يستخدم هو مفهوم : غامض – معقد – غير منتهٍ – غير محدد – غير معروف ومبهم – وهذه الصفات المذكورة تنسحب على مفهوم اللاعنف أيضاً . فالعنف يشتمل على خلط بين العدوانية التي هي قوة للحياة ، وبين العنف الذي يعبر عن قوة الموت ، وحسب الفروض التي وضعناها في بحثنا هذا يتوجب علينا في كل مثال من الأمثلة السابقة أن نضع كلمة العدوانية مكان كلمة العنف ليعود كل شيء إلى أصله ويصبح طبيعياً ، واستناداً على هذا يصبح باستطاعتنا اختيار الكلمات والمفاهيم والأفكار التي تجعل الشباب يفقدون ثقتهم بالعنف .

عندما تساءل فيليب ميريو Philippe Meirieu عن غاية المدرسة خرج بالنتيجة التالية : « إن غاية المدرسة هي بناء الإنسانية في الإنسان » ، لكن هذه العبارة تحتاج إلى تحديد دقيق ، فما المقصود بالإنسانية ؟ وهنا يقول فيليب : لن أتحدث عن عمق جوهر الإنسانية ، وكم هي ضرورية وأساسية في حياتنا ، ولكني قصدت بقولي إن ما يعارض ويحارب العنف في الناس والأشياء سينتصر في نهاية الأمر . فالمدرسة قادرة على إحياء الإنسانية في الإنسان ، وهذا يعني أنها تتحمل مسؤولية تحقيق التواصل بين الناس ضمن دائرة رفض العنف .

لا يوجد ما هو أفضل من رفض العنف ولا شيء يؤسس لهذه الإنسانية إلا رفض العنف نفسه ، لكن مفهوم العنف معقد بالنسبة للإنسانية ، لذلك ركزنا عند إجراء هذه الدراسة على تحديد مناهج ومبادئ اللاعنف والتي تشكل كياناً مؤسساً لإنسانية الإنسان ويحقق التكامل والتوافق . فرفض العنف يستمد معناه من رفضه للعنف ، وهكذا يجب علينا أن نتعلم كيف نفكر عبر الشكل المشوه وغير الواضح لأيديولوجيات العنف ، لنتعلم كيف نفهم التربية في مرآة فلسفة العنف .

ومن جانب آخر فإن معنى الطفل : « الصغير الذي لا يتكلم » ، وتربية الطفل تعني تعليمه الكلام ، وليس الاقتصار على تعليمه للغته الأم فقط ، بل تعليمه كيف يتحدث مع الآخرين ، أي الكلام الذي هو مؤسس ومنشئ الأفكار ، والأفكار التي نقصدها هنا هي الأفكار التي ترفض العنف .

الإنسان ، وحقوق الطفل ، وحقوق الأقليات ، والإيمان بالعدالة الاجتماعية . وهذا يعني التأكيد على مبدأ التربية الأخلاقية التسامحية في مقدمة أولويات التربية المدرسية [35] .

ولا يستقيم الحديث عن التربية على قيم التسامح وحقوق الإنسان إلا في إطار مشروع تربوي متكامل ، يمكنه أن يكون بمثابة الإطار المرجعي العام فيضمن وضوح الرؤية ، واتساق المقاصد ، وتماسك الوسائل . ولابد للتربية المدرسية الحقّة في مجال حقوق الإنسان من أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- تصفية كل أشكال التفرقة والتميز القائمة على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي ، أو اللون أو الدين .
- تأصيل قيم التسامح والسلام في البنية الذاتية لشخصية الإنسان العربي .
- تعزيز وعي الفرد بحقوق الإنسان وواجباته وفقاً لمقتضيات الحياة البشرية في مجتمع مدني مؤسساتي يقوم على التلازم الأساسي بين الحرية والمسؤولية .

ويمكن للتربية على حقوق الإنسان أن تشمل المجالات المعرفية والسلوكية . فعلى المستوى المعرفي تعني هذه التربية بمساعدة المتعلم على إدراك المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ومبادئ التسامح ، وتوسيع آفاق معارفه لمبادئ الحق والجمال (الحياة الاجتماعية والمدنية) وقواعد التنظيم الإداري والسياسي (القانون العام) وبالمؤسسات العالمية ، والمواثيق الدولية (القانون الدولي) [36] .

وفي مستوى المواقف ، ليس الهدف من التربية على التسامح وحقوق الإنسان مجرد تلقين الطالب جملة من المعارف والمعطيات المتصلة بالوقائع ، التي يتعين على التلميذ حفظها واسترجاعها ، ولا في إكسابه جملة من المهارات المنهجية ، بل إن جوهر كل عملية تربوية يكمن في إحداث التحول في المواقف الأولية والسلوكات العفوية والارتقاء بها إلى مواقف متطورة وسلوكيات مستجيبة ، وإلى جملة من القيم والاختيارات ، التي يقودها العقل بعيداً عن كل أشكال الامتثالية .

---

(35) أحمد الحطاب ، مرجع سابق ، ص38 .

(36) عمران البخاري : التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي ، التربية الجديدة ، عدد 58 ، 1995 ، ص108 .

بحيث تنمو نمواً متكاملاً تكامل الحياة في المجتمع المعاصر ، سواء أكانت هذه الخبرات في داخل المدرسة أو خارجها ، فالمنهج بهذا المعنى يجعل المدرسة إما أداة لبناء الإنسان الحر ، أو وسيلة لتحقيق أيديولوجية الأنظمة المستبدة ، حيث أوضحت دراسات عديدة الدور الذي يمكن أن تسهم به المناهج في تزييف الوعي الاجتماعي والسياسي [38] .

وإذا كان من الضروري أن يتضمن منهج التعليم للطلاب على اختلاف مستوياتهم ومراحلهم التعليمية قاعدة معرفية عريضة ، تمكن الطالب من الوعي بطبيعة القهر ، والتعرف على مظاهر الاستبداد السياسي ، وآثاره السلبية والمدمرة على الفرد والمجتمع ، كل هذا لا يكون ، إلا نتيجة منهج دراسي خاص يتناول العملية التعليمية بحذافيرها حتى الحياة اليومية في المدرسة ، وما فيها من مجالات مشاركة التلاميذ مشاركة تبني فيهم عادات الأخذ والعطاء في سماحة ، والحوار في تأدب ، والقيادة في غير تعال ، والانقياد في غير غفلة ، واحترام رأي الأغلبيـة دون التنازل عن حرية التصحيح والمراجعة ، وحرية الفكر من غير سعي وراء كسب القضية للرأي ولو بالخداع والزيف ، ونقد النفس ، ونقد الغير من غير علو في هذا ، ولا تواضع في ذلك ، وتمسك بالحقوق من غير طمع ، والقيام بالواجبات في غير ترخص [39] ■

(38) أبو الفتوح رضوان : منهج المدرسة الابتدائية ، دار القلم ، الكويت ، 1973 ، ص45 .

(39) المرجع السابق ، ص44 .

شؤون عربية

124 - شـــــتاء 2005

مجلة قومية ، فصلية ، تُعنى بدراسة قضايا الأمة العربية ، وشؤون العمل العربي المشترك ومؤسساته وتصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

رئيس التحرير   السفير / سعيد رفعت

هيئة التحرير

أروى طاهر رضوان
علي الجاروش
د. عبد الرحمن صبري
سمير حسني
د. ممدوح الموصلي
طلال الأمين
د. سيد أنور أبو علي

الآراء الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن رأي جامعة الدول العربية ، أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب .